

الفصل الثاني

منهج التحقيق عند القدماء من العرب

عنى المتقدمون من علماء العربية الأوائل بالتحقيق والتدقيق، وعرفوا بالضبط والإفادة، حتى تهيأ لهم منهج قويم، قائم على أسس متينة، بل إنه يعد أدق منهج يحتذيه قلة من المحققين المعاصرين، ويفرّ منه الكثرة طلباً للاستخفاف.

وفي هذا الفصل سنذكر أسس التحقيق المعاصر، مُقَارِنًا بموقف المتقدمين منه. ولعل عناية المتقدمين بكلام الله العزيز، وقراءاته، والعمل على ضبطها، ثم عنايتهم بالحديث الشريف، وأسانيده، ورواته كل ذلك دفعهم إلى أن يأخذوا أنفسهم بالصعب من المسالك، فيضبطوا، ويجيدوا في علومهم المختلفة من منظوم ومثثور.

فتحقيق النصوص ليس من مبتدعات عصرنا الذى أخذ فيه المحققون بالمنهج العلمى، وليس من مبتدعات المستشرقين على إبداعهم وإجادتهم فى نشر ذخائر التراث العلمى العربى، كما يظن طائفة من شبان عصرنا،

فلقد بدأ علماء المسلمين بهذا المنهج العلمى، وأخذوا أنفسهم بكل صرامة فى سبيل الوصول إلى الحقيقة، وليس أدل على هذا من الخدمة الصادقة، التى أولوها للحديث الشريف، فانتهت تلك العناية بتوصيلهم إلى علوم الحديث.

والواقع أنه ليس بإمكان أكابر رجال التاريخ فى أوروبا وأمريكا أن يكتبوا أحسن من كتاب (الإلماع للقاضى عياض)، فإن ما جاء فيه من مظاهر الدقة فى التفكير، والاستنتاج تحت عنوان (تحرى الرواية والمجىء باللفظ) يضاهى أدق ما ورد فى الموضوع نفسه، فى أهم كُتُب الفرنجة فى ألمانيا وفرنسا وأمريكا وبلاد الانجليز.. والواقع أن المثود لوجية الغربية التى تظهر اليوم لأول مرة بثوب عربى، ليست غريبة عن علم مصطلح الحديث، بل تمت إليه بصلة قوية.

والقواعد التى وضعها الأئمة منذ قرون عديدة للتوصل إلى الحقيقة فى الحديث، تتفق فى جوهرها واتجاهها والأنظمة التى اكتشفها علماء أوروبا فيما بعد، فى بناء علم المثودلجية..

وبإمكاننا أن نصارح زملائنا في الغرب، فنؤكد لهم بأن ما يفخرون به من هذا القبيل نشأ، وترعرع في بلادنا، ونحن أحق الناس بتعليمه والعمل بأسسه وقواعده^(١).

ولعل أول ما ينبغى الوقت عنده، حين نتحدث عن تحقيق تراثنا الأدبي، وغير الأدبي ما وقع في وهم كثيرين^(٢) من شيوخنا وزملائنا أن المستشرقين هم الذين وضعوا قواعد هذا التحقيق العلمي مستضيين فيها، بما وضعه العلماء عندهم من قواعد في نشر النصوص اليونانية، واللاتينية، وهي قواعد تُردُّ إلى التثبيت من نسبة النص إلى صاحبه، وجمع مخطوطاته، والمقابلة بينها في الهامش، مع وضع رموز مختلفة يشار بها إلى تلك المخطوطات. والواقع أن هذه القواعد لم تفت أسلافنا، بل لقد بلغوا فيها من الدقة والإحكام ما لم يبلغه المستشرقون.

فهذه القواعد السديدة التي وضعها المحدثون للتوثق من صحة الحديث النبوي، ودقة رواية مصنفاته، وإخراجها على خير وجه علمي، طبقتها أسلافنا من العلماء بالعربية والشعر القديم - منذ العصر الأول - تطبيقاً واسعاً حتى ينفون عنها الزيف والنحول، وبدءوا في ذلك بتمييز الرواة المتهمين، من الموثقين، وظلَّ تحقيق الشعر القديم يمحّص، ويبحث، ويمتحن سنده ومنتنه، حتى وضع ابن سلام فيه كتابه (طبقات فحول الشعراء الجاهليين والإسلاميين)، وقد اتضح مما أسلفناه في الرواية الأدبية أن رواية العربية الموثقين من أمثال ابن سلام، كانوا يفحصون ما تضيفه القبائل إلى شعرائها من أشعار، ويرفضون رواية الرواة الوضّاعين على نحو ما تشدّد المحدثون في رواية الحديث النبوي، وأن يكون أساس الرواية: اللقاء والمشافهة، فكان علماء اللغة والشعر لا يقبلون الرواية من صحيفة، ولا من مصنف مكتوب، بل لا بد أن يكون أساسها الأخذ عن عالم ثبت في الرواية وفي اللغة، وقد مضوا يعنون عناية بالغة بالإسناد على نحو ما عنى المحدثون، بحيث لا نصل إلى أبي الفرج الأصفهاني في كتابه (الأغانى) حتى نجدّه يقدّم أكثر رواياته للأشعار والأخبار بسلسلة من الرواة الذين حملوه على مر الأزمنة، وهو يستهل السند - غالباً - بكلمة (حدثنا)، أو (أخبرنا) وإذا كان للشعر أو الخبر روايتان ساقهما جميعاً، صنيع المحدثين حتى يستطيع القارئ أن يقابل بين الروايتين، وما ينطوى فيهما من تفاصيل أو من أشعار مزيدة.

والسند لا يلقي إلقاء دون تمحيص، وإلا لم تكن هناك حاجة إلى ذكره، فهو إنما يلقي لكى نتوثق من صحة الخبر أو الشعر بالضبط، على نحو ما يتوثق المحدثون من رواية الحديث، فمن كان منها من رجال السند نص عليه أبو الفرج، ورفض روايته على نحو

(١) انظر الدكتور أسد رستم في كتابه (مصطلح التاريخ) المقدمة.

(٢) يتزعم هؤلاء الفئة الدكتور صلاح الدين المنجد. انظر (نقد النصوص) له.

رفضه لكثير مما يرويه ابن الكلبي وابن خردادبه، وكثيراً ما يدفعه فحصه لبعض الأشعار إلى الشك فيها والاتهام، وحينئذ يفزع إلى دواوين أصحابها كي يطمئن قلبه، فإن لم يجدها فيها ظل ينقب عنها حتى يهتدى إليها، ويعرف ناظمها معرفة اليقين، وقد لا يهديه البحث إلى صاحب الشعر الذي اتهمه، فيحكّم ذوقه وفقهه بأساليب الشعراء وصياغاتهم.

وإذا كان علماء الشعر واللغة قد بذلوا في توثيق الشعر القديم كل ما استطاعوا من جهد، مستضيئين بجهود المحدثين في نقد الرواة ومتون الحديث، فإنهم بذلوا نفس الجهد في توثيق المصنفات الأدبية واللغوية المعرقة في القدم، وظلوا حتى القرن الرابع الهجري على الأقل يعدون الإملاء - كما عده المحدثون - أعلى مراتب العلم، وحتى مع الإملاء كانوا يراجعون ما يبلى عليهم ويحققونه ويفحصونه مهما كان صاحبه من العلم والحفظ والرواية والدراية.

وبعد هذا يقتضى البحث أن نورد نماذج مما جاءت في كتب الشعر والأدب قديماً مقارنة بأدق مناهج التحقيق المعاصر.

أولاً - التثبت من نسبة النص إلى قائله

المراد بتوثيق النص: التأكد - بالدليل - من صحة نسبة النص إلى مؤلفه.

فهل كان القدماء يشتبهون من صحة نسبة النص إلى قائله؟!

والجواب على ذلك أسير من أن نبرهن عليه، فكتب الأدب شعرها ونثرها منذ القرن الأول مليئة بما يبرهن على أن قدماء العرب كانوا يردون المنحول، وقد قضى الباحثون المعاصرون وقتاً طويلاً يتجادلون في صحة الشعر الجاهلي، والكثير من الأدلة التي كانوا يدلون بها في القديم هي هي إلى يومنا هذا، فيذكر ابن سلام أن «في الشعر المسموع مفتعل موضوع لا خير فيه، ولا حجة في عربيته»^(١).

وكما فطن الجمحي إلى أن في الشعر المسموع مفتعل موضوع، فطن إلى أهمية تحقيق صحة النصوص وصحة نسبتها، ولاشك أن هذه هي أولى عمليات النقد وأساسه المتين، إذ كيف نحقق كتاباً لا نعرف مصدره، فأبو عبيدة وابن نوح الطاردي يريان غيباً يرويه لها ابن داود مفتعلاً موضوعاً، يخبرنا ابن سلام فيقول:

«أخبرني أبو عبيدة أن ابن داود بن متمم بن نويرة، قدم البصرة في بعض ما يقدم له

(١) طبقات فحول الشعراء.

البدوى في الجلب والميرة، فنزل النحيب فأتيته أنا وابن نوح العطاردي، فسألناه عن شعر أبيه متمم وقمنا بحاجته، وكفيناه ضيعته، فلما نفذ شعر أبيه جعل يزيد في الأشعار ويضعها لنا، وإذا كلامه دون كلام متمم، وإذا هو يحتذى على كلامه، فيذكر المواضع التي ذكرها متمم والوقائع التي شهداها، فلما توالى ذلك علمنا أنه يفتعله»^(١).

ويذكر أن مما أفسد الشعر وهجته محمد بن إسحاق، وكان من علماء الناس بالسَّير فقبل الناس عنه الأشعار، وكان يعتذر ويقول: لا علم لى بالشعر أوتى به فأحمله!! فيقول ابن سلام:

«ولم يكن ذلك عنراً، فكتب في السَّير أشعار الرجال الذين لم يقولوا شعرا قط، وأشعار النساء فضلاً عن الرجال، ثم جاوز ذلك إلى عاد وشمود فكتب لهم أشعاراً كثيرة، وليس بشعر إنما هو كلام مؤلف معقود بقواف، أفلا يرجع إلى نفسه! فيقول: من حمل هذا الشعر؟ ومن آداه منذ آلاف السنين؟ والله تبارك وتعالى يقول ﴿فَقَطِّعْ ذَابِرُ الْقَوْمِ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ أى لا بقيَّة لهم»^(٢).

ويذكر ابن النديم أنه قرأ في كتاب بخط ابن الجهم، أن كتاب (المدخل) لسند بن علي، وهبه مؤلفه سند إلى أبي معشر، فانتحله أبو معشر، وهنا نرى ابن الجهم يرد هذه القرية أو الانتحال فيقول:

«فانتحله أبو معشر لأن أبا معشر تعلم النجوم على كبر، ولم يبلغ عقل أبي معشر صنعة هذا الكتاب.. هذا كله لسند بن علي»^(٣).

ألا ترى معنى أن ابن الجهم، كان ناقدًا بصيرًا بأساليب الكتاب، يستطيع أن يرد المنتحل إلى صاحبه ويحكم في ذلك علمه وعقله وذوقه، وهذا ما يسمى بنقد المصدر.

إن الباحث ليرى أن قدامى العرب، قد انبروا لكتاب العين المنسوب للخليل بن أحمد، فأخذوا يدرسون هذا المعجم، ويفحصون أسانيده ومادته، وتاريخ شيوخه، والمكان الذي شاع منه وذاع، حتى يستوثقوا من نسبه للخليل أو عدم نسبه، وكان في مقدمة هؤلاء العلماء الزُّبيدي الأندلسي (ت ٣٧٩)، أما المكان الذي ذاع منه فعرفوا أنه خراسان، فهو ليس البصرة دار الخليل ومستقره، وأما الزمن الذي ظهر فيه، فوجدوه زمنًا متأخرًا عن عصر الخليل، إذ ظهر حوالي منتصف القرن الثالث للهجرة، أى بعد وفاته بنحو ثمانين عامًا، ورجعوا إلى أسانيده فوجدوا العجب، إذ وجدوا مؤلفه يروى عن الأصمعي، وابن الأعرابي،

(١) طبقات فحول الشعراء ٤٠

(٢) المرجع السابق ٩

(٣) الفهرست ٣٨٤/١

وهما من الجيل التالى للخليل، فهل يعقل أن يروى سابق عن متأخر؟! بل لقد وجدوه يروى عن المسعري عن أبي عبيد، وقد توفى الخليل سنة سبعين ومائة، فى حين ولد أبو عبيد سنة أربع وخمسين ومائة، وتوفى سنة أربع وعشرين ومائتين، فلا يعقل أن يكون الخليل قد روى عنه فضلاً عن تلميذه المسعري.

ومضى هؤلاء العلماء الأقدمون، يستقصون كتابات جيلين من اللغويين بعد الخليل: جيل الأصمعي، وأبي عبيد وابن الأعرابي؛ وجيل أبي حاتم وابن السكيت والرياشي، فوجدوهم لا ينقلون عن الخليل فى اللغة شيئاً، ولو أنه خلف حقاً معجم العين لزينوا كتبهم بالنقل عنه. ولم يكتب هؤلاء الفاحصون للمعجم بالوقوف عند أسانيده، بل لقد فحصوا مادته ومتمته، فلاحظوا اختلاف نسخه المتداولة فى العالم العربى، وكثرة الخلل والفساد فى نصه!! مما جعل علماء اللغة الأثبات لا يلتفتون إليه حين ظهوره، ولا يستجيزون لأنفسهم رواية حرف منه^(١).

وتصدى الزبيدى فى مختصره لفحص ما يحمل من عتاد لغوى فحصاً دقيقاً، وإذا هو يقطع بأن هذا العتاد نفسه يحمل الشهادة الصادقة على أن المعجم ليس من صنع الخليل ولا من عمله، إذ وجد جميع ما فيه من معانى النحو لا يجرى على مذهب البصريين وأستاذهم الخليل، إنما يجرى على مذهب الكوفيين مما ينفى نسبته إلى أى بصرى فضلاً عن الخليل نفسه. وكذلك الشأن فى التصاريف، فإن جوانب كثيرة منها تستمد من مذاهب الكوفيين، وأيضاً فإنه وجد فيه اختلافاً كثيراً فى الأبنية والاشتقاقات لا يمكن أن تصدر عن عالم نحوى، بل عن شدا شيئاً من النحو، وبذلك كله طعن فى نسبة المعجم إلى الخليل.

على أنه إنما طعن فى ألفاظ المعجم وحشوه، أما رسم منهجه فأبقاه للخليل كما أبقاه غيره ممن طعن فى الكتاب، ولكنهم لم يصرحوا بسبب هذا الإبقاء، ولعل السبب فى ذلك أن منهج العين يلتقى بمنهج الخليل فى استقصائه لأوزان الشعر العربى، فالمنهجان يستلهمان نظرية التبادل والتوافق الرياضىة فى حصر جميع الأوزان، والألفاظ المستعملة فى الطرفين، والمهملة، فحرى أن يكون رأسهما واحداً.

وعناية الزبيدى بكتاب العين تتجلى فى عدة أوجه: فقد عنى بتصحيح متنه، واختصره، ودرسه درساً نقدياً رائعاً، انتهى به إلى الإقناع بعدم صحة نسبته إلى الخليل، ثم استدرك عليه، وكان الزبيدى أحسن أن عليه قبل أن يصدر أى حكم على كتاب العين، أن يتأكد من صحة النص الذى سيتخذة موضوعاً لدراسته، ومن هنا عنى بقراءته وتصحيحه على نسختين

(١) انظر مقدمة المحققين لمختصر العين، للزبيدى: ص ٧ و ٨ ط الدار البيضاء

موثقتين إحداهما نسخة القاضي منذر بن سعيد البلوطي، والثانية نسخة قاسم بن ثابت، وهذه بداية تدل في وضوح على منهج البحث والتحقيق بين العلماء المسلمين منذ القرون المتقدمة، ومعرفتهم بطرق النقد الداخلى والخارجى، وإن كانت هذه المصطلحات لم تعرف إلا في عصر متأخر.

فيذكر الزبيدي: أن مؤلف كتاب العين يروى عن أشخاص لا يمكن من الجهة التاريخية أن يروى عنهم لتأخرهم عنه، فقد جاء في الكتاب «أخبرنا المسعري عن أبي عبيد» وأبو عبيد ولد سنة ١٥٤هـ وبناء على أن الخليل توفي سنة ١٧٠هـ يكون سن أبي عبيد يوم توفي الخليل ١٦ سنة وكبر أبو عبيد وعلم وروى عنه المسعري، ولا يجوز أن يروى مؤلف كتاب العين عن المسعري علم أبي عبيد، إلا بعد أن تتعذر عليه الرواية عن أبي عبيد بسبب موته، وأبو عبيد مات سنة ٢٤٤هـ ونتيجة لهذا يكون الخليل بن أحمد - على فرض أنه المؤلف (المتوفى سنة ١٧٠هـ) - قد روى عن شخص امتدت به الحياة حتى سنة ٢٤٧هـ^(١).

ونظن أن هذا المثال وحده يكفي للدلالة، على أن أيادي تدخلت في مادة كتاب العين، فأفقدت العلماء ثقتهم بنسبته إلى الخليل بن أحمد من جهة، وهو كذلك دال عن دقة المنهج النقدي الذي اتبعه العلماء المسلمون في نقد المصدر، وفي مقدمتهم الزبيدي الذي يقول: «ونحن نربأ بالخليل عن نسبة هذا الخلل إليه، أو التعرض للمقاومة له والرد عليه، إن الكتاب لا يصح له ولا يثبت عنه، فقد كان جلة البصريين الذين أخذوا عن أصحابه وحملوا علمه عن رواته ينكرون هذا الكتاب، ويدفعونه إذ لم يرد إلا عن رجل واحد غير مشهور في أصحابه.

وأكبر الظن فيه أن الخليل سبب أصله، ورام تنقيف كلام العرب فيه، ثم هلك عنه قبل كماله، فتعاطى إتمامه من لا يقوم في ذلك مقامه، فكان ذلك سبب الخلل الواقع به، والخطأ الموجود فيه».

وبمثل هذا المنهج ينتقد صاحب كتاب الأغاني ابن خردادبه (المؤرخ)، لأنه قليل التصحيح لما يرويه، ويضمنه كتبه، فهو يذكر عن معبد المغنى أنه غنى في أول دولة بني أمية، وأدرك دولة بني العباس، وقد أصابه الفالج وارتعش، وبطل صوته، فيعقب أبو الفرج على هذا الخبر قائلاً: «والصحيح أن معبدًا توفي في أيام الوليد بن يزيد، وأصابه الفالج فعلا وارتعش وبطل صوته، ولكنه لم يدرك دولة بني العباس، ولم يقل بذلك أحد، ولا رواه إنسان سوى ابن خردادبه، فقد جاء به مجازفة».

وقد أورد أبو الفرج في كتابه قصيدة لذي الأصابع العدوانى التى قالها فى قومه حين وقع بأسهم بينهم فتفانوا وهى:

وَلَيْسَ الْمَرْءُ فِي شَيْءٍ مِنْ الْإِبْرَامِ وَالنَّقْضِ
إِذَا أَبْرَمَ أَمْرًا خَا لَهُ يَقْضَى وَمَا يَقْضَى
يَقُولُ الْيَوْمَ أَمْضِيهِ وَلَا يَمْلِكُ مَا يَمْضَى

ثم نقل أبو الفرج عن أبى عمرو بن العلاء أنه لا يصح من أبيات ذى الأصابع الضادية، إلا الأبيات التى أنشدتها، وهى اثنا عشر بيتاً، وأن سائرهما منحول^(١).

ويقول أبو الفرج: يدفع أكثر الرواة أن يكون لعنترة:

هَلْ غَادَرَ الشَّعْرَاءَ مِنْ مَتْرَدَمٍ أَمْ هَلْ عَرَفَتِ الدَّارَ بَعْدَ تَوْهَمٍ؟

ومن يدفعه: الأصمى وابن الأعرابى، وأول القصيدة عندهما:

يَا دَارَ عِبَلَةَ بِالْجَوَادِ تَكَلِّمِي

وذكر أبو عمر الشيبانى أنه لم يكن يروى «هل غادر الشعراء من متردم» حتى سمع أبا حازم العكلى يرويه له^(٢).

وقد أورد هذين البيتين فى الأغاني عند ترجمته للحزين الكنانى:

فِي كَفِّهِ خَيْرٌ رَانَ رِيحُهُ عَبِقٌ مِنْ كَفِّ أَرْوَاحٍ فِي عِرْزَيْنِهِ شَمَمٌ
يُقْضَى حَيَاءً وَيَقْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ فَمَا يَكَلِّمُ إِلَّا جِينَ يَبْتَسِمُ

ثم قال: «والناس يروون هذين البيتين للمفرزدق فى أبيات يمدح بها على بن الحسين بن أبى طالب عليها السلام، التى أولها:

هَذَا الَّذِي تَعْرِفُ الْبُطْحَاءُ وَطَأْتَهُ وَالْبَيْتُ يَعْرِفُهُ وَالْجِلُّ وَالْحَرَمُ
وهو غلط ممن رواه فيها، وليس هذان البيتان مما يمدح به مثل على بن الحسين عليهما السلام، وله من الفضل المتعالم ما ليس لأحد^(٣).

وقال أيضاً: «والصحيح أنها للحزين فى عبد الله بن عبد الملك، وقد غلط ابن عائشة فى إدخال البيتين فى تلك الأبيات، وأبيات الحزين مؤتلفة منتظمة المعانى، متشابهة، تنبىء عن نفسها» ثم ساق أبيات الحزين. والأبيات أيضاً ضمن أبيات الحزين فى المؤتلف والمختلف

(١) انظر الأغاني ٩٢/٣.

(٢) انظر الأغاني ٢٢٢/٩.

(٣) الأغاني: ٥٦٧٤/١٦ ط الشعب و جـ ٧٧/١٤ ط بولاق.

ص ٨٨، ٨٩، وكذلك نسبها المصعب الزبيرى فى نسب قريش ص ٦٤ للحزبين الكنانى، والمصعب من أقدم المؤلفين وكتابه من المصادر الأولى المعتمدة، وتأخذ هذه الأبيات قضية تحقيق المصدر فى مكانها من كتاب الأغاني، إذ تحتل ما يزيد على الخمس صفحات فى نقد المصدر.

فإذا انتقلنا إلى ثانٍ من القدماء، وليكن ابن المعتز حين روى أبياتاً لوالبة بن الحباب أستاذ أبي نواس (ونحلها العامة أبا نواس) والأبيات منها قول والبة:

قد قابلتُنا الكُؤوسُ ودأبَرْتُنَا النَّحُوسُ
لم تخطَّهُ فى حسابٍ وذاكٍ مِمَّا تَسُوسُ
ونحنُ عِنْدَ عَمِيدٍ قَدْ غَابَ عَنَّا البُسُوسُ

فيعلق ابن المعتز على الأبيات قائلاً: «وهذا الشعر مما ينحله العامة أبا نواس! وذلك غلط، لأن العامة الحمقى قد لهجت بأن تنسب كل شعر فيه المجون إلى أبي نواس، وكذلك تصنع فى أمر مجنون بنى عامر كل شعر فيه ذكر لىلى تنسبه إلى المجنون»^(١).

أما ابن الأثير المتوفى سنة ٦٣٠هـ^(٢) فيحدثنا عندما تناول ترجمة سعد الأنصارى ص ٣٣٧ ط الشعب قال: «روى أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ، لما أقبل من غزوة تبوك، استقبله سعد الأنصارى فصافحه النبى ﷺ، ثم قال: ما هذا الذى أكتبَ يديك؟ قال: يا رسول الله أضرب بالمرِّ والمسحاة فأنفقه على عيالى، فقَبِلَ يده رسولُ الله ﷺ، وقال: هذه يدٌ لا تمسُّها النارُ أبداً. أخرجهُ أبو موسى، وقال: فى صعود الأنصار كثرة، إلا أن فى رواية أخرى، نسبه إلى سعد بن معاذ وروى بإسناده عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ، صافح سعد بن معاذ آخر غير الخزرجى المعروف، فإنه توفى سنة خمس قبل وقعة تبوك بسنين».

فيحقق ابن الأثير المصدر قائلاً: كذا قال أبو موسى، فلعله سعد بن معاذ آخر غير الخزرجى، وهو وهم، فإن سعد بن معاذ الذى مات سنة خمس، هو أوسى من بنى عيد الأشهل، وهو الذى جُرِحَ فى الخندق، وتوفى بعد أن حُكِمَ فى بنى قريظة، وهو أوسى لا شبهة فيه، وقوله: إن موته كان قبل تبوك صحيح، ولكن هذه الرواية التى فيها سعد بن معاذ ليس فيها لتبوك ذكر، فإن صحت الرواية، فلعله كان قبل قتله، على أنى لأعلم أن سعد بن معاذ لم يتخلف عن رسول الله ﷺ فى غزوة غزاه، بدر وغيرها، وإنما اختلفوا فى سعد بن عبادة هل شهد بدرًا أو لا؟ والله أعلم، على أن من تخلف عن رسول الله ﷺ من

(١) طبقات ابن المعتز ٨٩.

(٢) هو المؤرخ الشهير صاحب الكامل، ولد فى الجزيرة ونشأ بها مع أخويه: ضياء الدين اللقوى، ومجد الدين المحدث.

الأنصار وغيرهم، معروفون ليس فيهم سعد، ومن تخلف كان أولى باللوم، والتشريب، فكيف يقلل يده أو يصفحه»^(١).

وعز الدين ابن الأثير هذا يقول فيه النواوى: «ضبط وحقق أشياء حسنة»^(٢).

فإذا انتقلنا إلى عبد القادر البغدادي^(٣) (ت ١٠٩٢ هـ)، في كتابه (خزانة الأدب)، وجدنا أنه ينهج منهجاً تحقيقياً، أعتقد أنه لا يوجد بين محققى اليوم، في أوروبا والشرق، من يدانيه، فأبيات (شرح شواهد الكافية)، التي استشهد بها الرضى، وهى زهاء ألف بيت، كانت محلولة العقال ظاهرة الأشكال، لغموض معناها وخفاء مغزاها، وقد انضم إليها التحريف وبان عليها التصحيف، وكان البغدادي كما يقول عن نفسه: «من مرّن في علم الأدب حتى صار يلبيه من كُتّب، وأفرغ في تحصيله جهده، وبذل فيه وكده وكده، وجمع دواوينه، واجتمع عنده بفضل الله من الأشعار ما لم يجتمع عند أحد من هذه الأعصار... ولهذا اجتهدنا في تخريج أبيات الشرح، وفحصنا عن قائليلها حتى عزونا كل بيت إلى قائله - إن أمكننا ذلك - ونسبناه إلى قبيلته أو فصيلته، وميزنا الإسلامى عن الجاهلى، والصحابى عن التابعى، وهلم جرا، وضمننا إلى البيت ما يتوقف عليه معناه»^(٤).

ومن الأمثلة التي تبين منهج البغدادي في نقد المصدر أنه عندما تعرض للبيت الآتى:

يقول الخنئ وأبغض العجم ناطقاً إلى رينا صوت الحمار اليجدع

يذكر أن هذا البيت ثانى أبيات سبعة، أوردها أبو زيد في نوادره، ونسبها لذى الخرق الطهوى، ثم يذكر سائر الأبيات ومنها:

أتانى كلامُ الثعلبى بن ديسقٍ ففى أئى هذا ويله يتترع؟!

فيعلق عليه قائلاً: «أتانى كلام الثعلبى» هو بفتح المثلثة وسكون العين المهملة، كما في

= ثم انتقل والدهم بهم إلى الموصل، وطوف في البلاد العربية وكان إماماً في التاريخ والحديث عالماً بأنسب العرب وأيامهم وقائهم وأشهر مؤلفاته:

١ - الكامل.

٢ - أسد الغابة.

٣ - اللباب.

٤ - تحفة العجائب.

٥ - تاريخ الدولة الأتابكية.

النظر ترجمته في تاريخ آداب اللغة العربية ٣/٨٠ وابن خلكان ١/٣٤٧.

(١) أسد الغابة م ٣٣٧/٢ ط الشعب ١٩٦٧.

(٢) التقريب والتيسير ٣٩٥ ط ١٩٥٩.

(٣) هو عبد القادر بن عمر البغدادي أصله من بغداد درس في القاهرة وتردد عليها ومات بها سنة ١٠٩٣ هـ.

(٤) خزانة الادب : مقدمة المؤلف.

نوادير أبي زيد في نسخة قديمة صحيحة، نسبة إلى ثعلبة بن يربوع، أبي قبيلة، لا بمثناة فوقية، فغين معجمة، نسبة إلى تغلب بن وائل بن يربوع، كما ضبطه بعضهم، فإن ابن ديسق هو أبو مذعور طارق بن ديسق بن عوف بن عاصم بن عبيد بن ثعلبة بن يربوع، كذا سدد نسبه الأسود أبو محمد الأعرابي الغندجاني في شرحه (نوادير ابن الأعرابي)، وأورد له شعراً جيداً.... ثم يقول: «قال الجوهري وتبعه الصغاني: «هذا من أبيات الكتاب وقد تصفحت شواهد سيبويه في عدة نسخ ولم أجده فيها».

وعندما تكلم عن صاحب الشاهد قال: «نسب أبو زيد في نوادره هذا الشعر لذي الخرق الطهوي» قال: «وهو جاهلي»، ومن لقب من الشعراء من بني طهية ذى الخرق ثلاثة: أحدهم: خليفة به حمل بن عامر بن حميرى بن وقدان بن سبيع بن عوف بن مالك من بني حنظلة بن طهية.

والثاني: قرط ويقال له: ذو الخرق بن قرط أخو بني سعيد بن عوف بن مالك بن حنظلة بن طهية، وهو فارسي أيضاً.

الثالث: شمير بن عبد الله بن هلال بن قرط بن سعيد، كذا في المؤلف والمختلف للآمدى، ولم يذكرها صاحب العباب.

ولم أر من قيد أحد هذه الثلاثة بكونه جاهلياً، فلا يظهر أن هذا الشعر عن هؤلاء الثلاثة. وقال العيني: إن ذا الخرق الطهوي صاحب الشعر اسمه: دينار بن هلال، ولا أرى من أين نقله، وقال شارح شواهد المغني: وفي المؤلف والمختلف للآمدى أن اسمه قرط شاعر جاهلي سمي بذلك لقوله:

جَاءَتْ عَجَافًا عَلِيهَا الرِّيشُ وَالْخَرَقُ

وفيه ثلاثة أمور:

الأول: أن الآمدى لم يذكر هذا الشعر، فكيف ينسبه إلى قرط.

الثاني: أنه لم يقيد قرطاً بكونه جاهلياً.

الثالث: أن هذا الشعر ليس لقرط، وإنما هو لخليفة بن حمل كما تقدم آنفاً.... بقى من لقب بـ(ذى الخرق) من الشعراء غير طهية وهم اثنان:

أحدهما: ذو الخرق اليربوعي...

والثاني: ذو الخرق بن شريح....

وهذا والذي قبله من شعراء الجاهلية^(١).

وينبهننا ابن الصلاح صاحب (مقدمة ابن الصلاح) إلى أنه: يجب ألا ننقل نصاً عن نسخة دون أن نتحقق من صاحب النسخة، فيقول: «يطالع أحدهم كتاباً منسوباً إلى مصنف معين، وينقل عنه من غير أن يثق بصحة النسخة قائلاً: قال فلان كذا، والصواب ما قدمناه من وجوب الدقة في رواية ما يؤخذ بالوجادة»^(٢).

ثانياً - جمع المخطوطات والمقابلة بينها في الهامش، واتخاذ أقدم النسخ أساساً للنقد، كما يفعل محققو اليوم، مع وضع رموز مختلفة يشار بها إلى تلك المخطوطات

كان العالم المسلم يعلم أن هناك مخطوطات أقرب إلى النص الأصلي من غيرها من المخطوطات، ولذلك كان يحرص على أوثق النسخ، ونحن نعلم أن الأمدى (ت ٣٧١هـ) جاء بعد تراخي الزمن من موت أبي تمام والبحترى، فوجد عدة رسائل في التعصب لهذا الشاعر أو ذاك، كما وجد ديوانيهما قد جمعا، وتعددت منها النسخ قديمة وحديثة، فنظر في كل هذه الكتب، فوجد فيها إسرافاً في الأحكام، وعدم دراسة حقيقية، ويتضح ذلك من بعض وجوهه عند القاضي الجرجاني المتوفى سنة ٢٩٠هـ في كتابه: (الوساطة بين المتنبى وخصومه)^(٣)، ولما وجد الأمدى ضعفاً في التعليل، وقصوراً في الأداء تناول الخصومة بمنهج علمي، وأعتقد أن هذا الكتاب «الموازنة بين الطائيين» خير ما نستطيع أن نضعه بين أيدي الدارسين، كمثل يحتذى به للمنهج الصحيح.

فالأمدى يرجع إلى النسخ القديمة ويحقق الأبيات، وإلى هذا يشير غير مرة في كتابه فيقول: «حتى رجعت إلى النسخة العتيقة التي لم تقع في يد الصولى وأضرابه»، وذلك عند نظره في قول أبي تمام:

دَارُ أَجَلِّ الْهُوَى عَنْ أَنْ أَلَمَ بِهَا فِي الرُّكْبِ إِلَّا وَعَيْنِي مِنْ مَنَائِحِهَا
ويقول: وقد جاء في شعر البحترى بيت هو عندي أقبح من كل ما عيب به أبو تمام في هذا الباب وهو قوله:

وَلَمَّاذَا تَتَّبَعِ النَّفْسُ شَيْئًا جَعَلَ اللَّهُ الْفِرْدَوْسَ مِنْهُ بَوَاءً

(١) انظر الشاهد رقم ١ ص ٤٣ - ٥١.

(٢) مقدمة ابن الصلاح ٨٧.

(٣) انظر ص ١٩ و ٢٣ من الكتاب المذكور.

يقول: «كذا وجدته في أكثر النسخ وهو خارج عن الوزن» ثم يقول: «وقد رأيت في بعض النسخ:

﴿ جَعَلَ اللهُ الْخُلْدَ مِنْهُ بَوَاءً ﴾ *

فإن يكن هكذا قال، فقد تخلص من العيب»^(١).

وهكذا نراه يرجع إلى العديد من النسخ لتحقيق النص قبل الحكم عليه، وذلك سواء أكان من شعر أبي تمام كما رأينا في البيت الأول، أو من شعر البحتري كما رأينا في البيت الثاني.

وقد ذكر القاضي عياض بسنده عن أبي العباس المالكي قال: «لمالك شرط في الإجازة: أن يكون الفرع معارضاً بالأصل حتى كأنه هو»^(٢).

ولقد كان الأقدمون يوجبون منع التلفيق بين الروايات، فلأصحاب الحديث نسخ مشهورة، كل نسخة منها تشتمل على أحاديث كثيرة، فيذكر الراوي إسناد النسخة في أولها، ثم يقول: وبإسناده إلى آخرها، فمئنا نسخة يرويها أبو اليمان الحكم بن نافع عن شعيب عن أبي حمزة عن أبي الزناد، وعن الأعرج عن أبي هريرة.

ونسخة أخرى عند أبي اليمان عن شعيب أيضا عن نافع عن ابن عمر، وثالثة عن يزيد بن زريع عن روح بن القاسم عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه عن أبي هريرة. وسوى هذه نسخ يطول ذكرها، فيجوز لسامعها أن يفرد ما شاء منها بالإسناد المذكور في أول النسخة، لأن ذلك بمنزلة الحديث الواحد^(٣).

ولقد تشدد رجال اللغة والأدب أيضا في عدم التلفيق بين روايتين، فأوجب أبو سعيد السكري في شرح أشعار هذيل عدم التلفيق فقال: «يمنتع التلفيق في رواية الأشعار، قال: كقول أبي ذؤيب:

دَعَانِي إِلَيْهَا الْقَلْبُ إِنِّي لِأَمْرِهِ سَمِيعٌ فَمَا أَدْرِي أُرْشِدُ طِلَابَهَا

فإن أبا عمرو رواه بهذا اللفظ «دعاني وسميع»، ورواه الأصمعي بلفظ (عصاني)، بدل (دعاني) وبلفظ (مطيع) بدل (سميع).

قال: فيمنتع في الإنشاد ذكر (دعاني) مع (مطيع) أو (عصاني) مع (سميع) لأنه من باب التلفيق^(٤).

(٣) راجع الكفاية في علم الرواية ٢١٤.

(٤) المزهر ٢/٣٣٣.

(١) الموازنة بين أبي تمام والبحتري ص ٣٨٦.

(٢) الإلحاح ٧٥.

أما اللحن : فإنهم كانوا يقولون، فقد «سئل الأوزاعي عن رجل يسمع حديث رسول الله ﷺ وفيه لحن أقيم؟ قال: نعم إن رسول الله ﷺ لم يلحن»^(١).

وكانت أعظم النسخ قيمة في نظر العلماء منذ القدم، تلك التي كتبها المؤلف بنفسه وعليها توقيع، ثم تأتي في الدرجة الثانية - وتكاد تحل محل المخطوطة الموقعة - المخطوطة التي نسخها أحد طلاب المؤلف وأجازها كما سمعها منه إملاء في حلقة الدرس، أو بإشراف المؤلف نفسه، أو تلك التي يكون المؤلف قد صححها وأجازها.

وإذا لم يستطع المحقق الحصول على واحدة من هاتين المخطوطتين، فإنه كان يسعى للحصول على نسخة من ذلك المصنف كتبها عالم شهير، أو كانت في حوزة رجل عالم، أو كان قد تداولها أكثر من عالم واحد، فإن نسخة كهذه كانت أخرى أن تكون موثقة النص، وكانوا يعتبرون أن في قدم المخطوطة نوعاً من الضمان لصحتها.

ويصوّر ذلك من بعض الوجوه، ما يروى عن الجاحظ من أنه لما قدم من البصرة إلى بغداد في بعض قدماته، أهدى إلى محمد بن عبد الملك الزيات - في وزارته للمعتصم - نسخة من كتاب سيبويه، وأعلم بإحضارها بعض موظفيه قبل أن يحضرها مجلسه، فقال له ابن الزيات: أو ظننت أن خزائننا خالية من هذا الكتاب؟! فقال الجاحظ: ما ظننت ذلك ولكنها بخط الفراء، ومقابلة الكسائي، وتهذيب عمرو بن بحر الجاحظ، فقال له ابن الزيات: هذه أجل نسخة توجد وأغريها، فأحضرها إليه فسرّ بها، ووقعت منه أجل موقع^(٢).

ويخبرنا روزنتال: «أن العالم المسلم كان يفوق زميله العالم الغربي في تقدير قيمة المخطوطة التي تحمل توقيع مؤلفها»^(٣) والبكري (ت ٤٨٧) كان حريصاً على انتقاء المخطوطات ذوات الخطوط المنسوبة، (أي الحسنة الخط والكتابة المعروف ناسخها) مغرماً باقتنائها، وقد سبقه القالي إلى اقتناء أصول خطية منسوبة «كنواد ابن الأعرابي»، و«أمالى ابن الأنباري» بخط أبي موسى الهامض^(٤).

وفي عصر المخطوطات كانت الدقة والأمانة في المعارضة والمقابلة شرطاً أساسياً، يجب أن تتوافر لدى المحقق، فيذكر الخليل أنه: «إذا نسخ الكتاب ثلاث مرات ولم يعارض به تحول بالفارسية»^(٥)، ونحن نرى الزمخشري أن طأوس قال لابنه: «هل كتبت؟ قال نعم، قال:

(١) مخطوط ربيع الأبرار ص ١٧٧ من النسخة رقم ١٥٥ أدب. وقد تم طبعه سنة ١٩٩٢ بتحقيقنا ونشر: في ٤ مجلدات من مركز تحقيق التراث-الهيئة المصرية العامة للكتاب.

(٢) انظر إنباه الرواة ٣٥١/٢.

(٣) مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي ٦٤.

(٤) انظر مقدمة تحقيق سمط الآل.

(٥) انظر ربيع الأبرار للزمخشري مخطوطة رقم ٤٨٩٤ أدب طلعت ص ١٣٧٣.

أعاضت؟ قال: لا، قال: يا بني لم تكتب! ثم قال: يا بني أعاضت؟ قال: نعم، قال: أعجمت؟ قال: لا. قال: أعجم فإن العجم نور الكتاب»^(١).

وللإقلال من أخطاء النسخ قدر المستطاع كانوا يشترطون على الناسخ أن يكون ملماً بالموضوع الذى ينسخه.

ومع ذلك فإنهم كانوا يعلمون أن الناسخ مهما أوتى من قدرة، ومهما أوتى من حسن الدقة والأمانة، لا بد وأن يقع فى بعض الأخطاء، فكانوا يقابلون بين المخطوطات لإخراج نص أقرب ما يكون إلى ما قاله مؤلفه إن لم يكن هو، فصحيح البخارى «النسخة اليونانية» كتب صاحبها الحافظ اليونى^(٢) على ظهر آخر ورقة من المجلد ما نصه.

«بلغت مقابلةً وتصحيحاً وإسماعاً، بين يدي شيخنا شيخ الإسلام حجة العرب، مالك أئمة الأدب، العلامة أبى عبد الله بن مالك الطائى الجياني، أمد الله تعالى فى عمره فى المجلس الحادى والسبعين، وهو يرعى قراءتى ويلاحظ نظفى، فما اختاره، ورجّحه وأمر بأصلحه أصلحته، وصححت عليه، وما ذكر أنه يجوز فيه إعرابان أو ثلاثة كتبت عليه (معاً) فأعملت ذلك على ما أمر ورجّح، وأنا أقابل بأصل الحافظ أبى ذرّ، والحافظ أبى محمد الأصيلى، والحافظ أبى القاسم الدمشقى، ما خلا الجزء الثالث عشر، والثالث والثلاثين، فإنها معدومان»^(٣).

وحقيقة أصل النسخة اليونانية أن شيخ الإسلام ابن مالك النحوى لما هاجر من الأندلس واستقر بدمشق، طلب منه فضلاء المحدثين والحفاظ أن يوضح لهم، ويصحح لهم مشكلات ألفاظ روايات صحيح البخارى، فأجابهم إلى ذلك، ووضحها وصححها لهم، وألف لهم (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح)^(٤) وكتب عند تمام ختم التصحيح، على أول ورقة من الجزء الأخير من النسخة اليونانية المذكورة ما نصه: «سمعت ما تضمنه هذا المجلد من صحيح البخارى رضى الله عنه بقراءة سيدنا الشيخ الإمام العالم الحافظ المتقن، شرف الدين أبى الحسن على بن محمد بن أحمد اليونى، رضى الله تعالى عنه وعن سلفه، وكان السماع بحضرة جماعة من الفضلاء، ناظرين فى نسخ معتمدٍ عليها، فكلمنا

(١) المرجع السابق ص ٢٧٩.

(٢) اليونى: على بن أحمد بن عبد الله اليونى ولد فى رجب سنة ٦٢١ هـ وقرأ البخارى على ابن مالك تصحيحاً وسمع منه ابن مالك رواية، وأمل عليه فوائد مشهورة. الدرر الكامنة ١٧١/٣ - ١٧٢.

(٣) مقدمة صحيح البخارى.

(٤) حققه وعلق عليه محمد فؤاد عبد الباقي ونشرته دار العروبة سنة ١٩٥٧.

مر بهم لفظ ذو إشكال بيّنت فيه الصواب، وَضَبَطُهُ على ما اقتضاه علمى بالعربية، وما افتقر إلى بسط عبارة وإقامة دلالة، أُخِرَتْ أمره إلى جزءٍ أَسْتَوْفَى فيه الكلام مما يحتاج إليه من نظير وشاهد، ليكون الانتفاع به عاماً والبيان تاماً - إن شاء الله تعالى»^(١).

هذا وقد يكون الاختلاف الذى يقع بين النسخ في القراءات، نتيجة تعديلات جوهرية أجراها المؤلف نفسه في حياته في نسخة من نسخ مصنفه، وكثيراً ما كان المولى يكرّر على طلابه ما يمليه، وكان يضيف أحياناً في المرة الثانية، أو في كل مرة تالية إضافات جديدة، وتحدث أن يحمل عنه بعض التلاميذ الرواية الأولى، ويحمل عنه آخرون الرواية الثانية، أو روايات أخرى تالية على نحو ما بينا سابقاً، «المؤلف يغير» ص ٢٨. وما هو معروف عن كتاب (الموطأ) للإمام مالك، فإنه ظل يمليه على طلابه نحو أربعين عاماً، وهو يعدل في بعض أبوابه وينقح في أحاديثه، ولذلك اختلفت رواياته باختلاف الزمن الذى تلقوه فيه عنه، وأشهر رواياته رواية يحيى بن يحيى الليثى الأندلسى، ورواية الحسن بن محمد الشيبانى البغدادى، وهما يختلفان اختلافات كثيرة.

وحدث هذا نفسه في كثير من المصنفات التى أملاها علماء اللغة والأدب، على نحو ما يلقاننا في (كتاب الإبل) للأصمعى، وقد نشر بروايتين إحداهما ضعف الأخرى. وهذا في بعض وجوه صورة لما نراه في المخطوطات التى بين أيدينا من مقابلات أجراها العلماء على هوامش النسخ، فالكثير جداً من المخطوطات فيه مقابلات بأقلام علماء أجلاء. ومع ذلك فليس هذا الحكم على إطلاقه، فالظاهر أن بعضهم كان يدرك أن الاختلاف في القراءات بعد أن يكون الكتاب قد نشر وشاع، يحدث تشويشا وبلبله، فلم يكونوا جميعاً ميالين إلى إحداث تغييرات في كتبهم التى خرجت وانتشرت، فقد ذكر أن الجاحظ روى في كتابه البيان والتبيين بيتين من الشعر لمالك بن أسماء الفزارى، ووردت فيه لفظة (الحن):

و حَدِيثٌ أَلَدَهُ هُوَ مِمَّا يَنْعَتِ النَّاعَتُونَ يُوزَنُ وَرِزْنَا
مَنْطِقٌ صَائِبٌ وَتَلَحَّنُ أَحْيَا نَا وَخَيْرُ الْحَدِيثِ مَا كَانَ لِحْنَا

وأبى الجاحظ أن يغير النص، وقال: «فكيف لى بما سارت به الركبان»؟!

ومن أسباب وقوع اختلاف القراءات في المخطوطات: الإصلاحات التى كان يجريها العلماء الذين كانوا يقرءون الكتاب، أو النساخ الذين ينسخون على مر الأيام، ولقد كان العلماء يتفاوتون في نظرهم إلى هذه الإصلاحات، فمنهم من كان يكفى بجمع القراءات

المختلفة على هامش النسخة، ويقف عند هذا الحد، كما يفعل الكثير من المستشرقين في نشراتهم في العصور الأخيرة.

ومنهم من كان يشعر أن من واجب العالم اختيار أحسن القراءات وإيثارها على غيرها^(١) وقد أخذ بهذا الرأي الأستاذ الميمني في سمط الآلئ، والأستاذ أحمد شاكر في تحقيقاته للشعر والشعراء، ويجرى على ذلك الآن، المحققون المعاصرون.

ولكن بصورة عامة نستطيع أن نقول: إن العلماء المحققين كانوا حذرين وحريصين على ألا يمسا نص النسخة الخطية بإصلاح أو تعديل، فإنهم كانوا يدركون جيداً أن في الإقدام على عمل كهذا (النقد الحدسي) فيه كثير من المزالق التي لا يمكن تفاديها.

«فأفهام البشر مختلفة، وآراؤهم متفرقة، والمرء مفتون بكلامه، ويغضب بفهمه واستدلاله، والمغتر يعتقد الكمال في نفسه، فلو فتح هذا الباب، وسومح في نقل منها لذوى الألباب، على معنى ما يفتح، لتغير السموح، ولم يتحقق أصل المشروع، ولم يكن الآخر بالحكم على كلام الأول بأولى بكلام من بعده عليه، فيتعارض التأويل، وتتهافت الأقاويل، وكفى حجة على دفع هذا الرأي الأفيل، دعاؤه بالنضرة لمن سمع قوله فأداة، على حسب ما وعاه، حجة وكفاية، تدفع رأى من رأى بتعديل لفظ الرواية، بل نقلها على حسب ما سمعت هو الواجب، ثم تسليم التأويل لأهل الفهم والفقهاء لازم، فهم أحق بالتأويل وأهدى إلى السبل، كما قال عليه السلام: «رب حامل فقه ليس بفقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه»، وفيه التنبيه على اختلاف منازل الناس في الفقه، وتفاوتهم في الفهم، فتعين الصواب من هذين الرأيين في رأى من رأى إقرار الرواية والسماع على ما روى وسمع، فإن رزق فضل فهم وزيادة فقه نبه على ما ظهر له فيها من خلل، من غير أن يغير فيها أو يبدل، فجمع بين الأمرين، ويترك لمن جاء بعده النظر في اللفظتين.

وهذه كانت طريقة السلف فيما ظهر لهم من الخلل كانوا يوردونه كما سمعوه، وينبهون عليه في حواشى كتبهم لمن جاء بعدهم، ومنهم من كان يسقط ما بان له اختلاله مما لاشك فيه، ويبقى مكانه أبيض وهى السليمة، ومذاهب الأئمة القويمة، وأما الجسارة فرجما عادت بخسارة، فكثيراً ما رأينا من نبه بالخطأ على الصواب، وتولج المنزل من غير الباب»^(٢).

ويعد هذا المنهج الذى أخذ به القدماء أنفسهم شهادة بأسبقية علماء المسلمين في مقابلة النسخ مقابلة دقيقة، يقول روزنتال: «إن أسلم طريقة، بل الطريقة الوحيدة للتثبيت من

(١) انظر العسقلاني ١ / ٨٩ ، ١٩١ وما يليها.

(٢) انظر القاضى عياض التوفى سنة ٥٤٤ فى مقدمة «مشارك الأنوار» واللفظ لابن قراول إبراهيم بن يوسف التوفى سنة

٥٦٩ هـ فى كتابه «مطالع الأنوار على صحاح الآثار» المقدمة. مخطوطة رقم ٨٦ لفة تيمور ص ٣ ، ٤.

صحة نص مخطوطة هي معارضة المخطوطة المراد التثبيت من صحتها، بمخطوطة أو مخطوطات أخرى من نوعها معارضة دقيقة، وهذه الطريقة العملية السليمة بدأت تباشرها عند مستهل الحضارة الإسلامية، عندما بدأ عصر الترجمة من لغات غربية إلى العربية في القرن التاسع (الثالث الهجري).

ولا شك في أن المستوى العلمي الذي كان يعمل عليه (حنين) لم يصل إليه المشتغلون بالأدب العربي فيما بعد، ولا فاقوه من حيث الجودة والأمانة، غير أن المشتغلين بالعلوم الدينية والإسلامية كانوا يعتبرون مقابلة النسخ المخطوطة بعضها ببعض شرطاً جوهرياً وهذا أمر معروف عندهم يعود إلى زمن النبي ﷺ نفسه^(١).

* * *

وإن المخطوطات.. إلى جانب كونها تتضمن متن المصنف كانت تحتوي على معلومات، وفوائد إضافية ذات قيمة عظيمة للمحقق، وقد توجد في كثير من الأحيان على حواشي المخطوطات نظرات قيّمة في النقد، فالمحقق الذي يدقق النظر في هذه الملاحظات التي يجدها في مقدمة المخطوط أو في آخره، وفي الإجازات والسماعات وما شابهها من تعليقات، مبنوثة هنا وهناك، سيجد فوائد جليلة تعينه على التحقيق وسيجد ما قد يعينه على تحقيق ما غمض في تاريخ الأدب.

ومن المواضيع التي يجد فيها المحقق معلومات وفوائد قيمة: الغلافات الداخلية للمخطوطات، وفي جلد الكتاب الداخلية، وعلى ظاهر الكتاب، وأحياناً على وجه الجزء، وقد عرف السيوطي أن الراغب الأصفهاني صاحب محاضرات الأدباء لم يكن معتزلياً من ملاحظة عثر عليها على ظاهر الكتاب^(٢)، وقد يستطيع المحقق في بعض الأحيان أن يفيد من الملاحظات والفوائد التي يجدها على الغلاف، ومن تواريخ المخطوطات ومن العصر الذي عاش فيه هؤلاء العلماء.

ومن الأمور المفيدة التي تعين المحقق في تحقيق قضية تاريخية اختيار النسخ العبارات التقليدية، التي تلى ذكر اسم المؤلف، أو الأديب في كتاب كقولهم: (رحمه الله)، أو (غفر الله له)، أو (أطال الله عمره)، أو (أمدته بالقوة). فإن في مثل هذه العبارات إشارات واضحة إلى أن الناسخ كان ينسخ في زمن كان المصنف فيه قد مات أو لا يزال حياً.

وقد ورد في آخر رسالة الشافعي أنها بخط الربيع بن سليمان (١٧٤ - ٢٧٠ هـ)، وإلى ذلك ذهب الشيخ أحمد شاکر في مقدمة الطبعة المحققة ص ١٧ - ٢٣ ويرجح أن الربيع كتبها بين سنة ١٩٩ هـ التي دخل فيها الإمام الشافعي مصر، وسنة ٢٠٤ هـ التي توفي فيها

(١) مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي ٧٢ وما بعدها.

(٢) طائش كبرى زاده. مفتاح السعادة ١/١٨٣.

«لأنه لم يذكر الترحُّم على الشافعي في أي موضع جاء اسمه فيه، ولو كان كتبها بعد موته لدعا له بالرحمة، ولو مرة واحدة كعادة العلماء وغيرهم»^(١).

والواقع أن لمثل هذه الملاحظات التي يفطن إليها المحقق في أول المخطوط أو في آخره، أو على أغلفة المخطوطات أو على جوانب الصفحات، أو في المتن نفسه، أو في السماعات والقراءات والإجازات، قيمة عظيمة تعين المحقق على تحقيق النص، فهذه الأماكن - وأمثالها - كانت مواضع استراتيجية بالنسبة لتاريخ المخطوط، فهي المواضع التي يستهدفها الباحث حين يريد أن يوثق نسخة مخطوطة، وذات أهمية بالغة بالنسبة للمحقق، فهي تساعده أولاً على تحديد تاريخ المخطوط في حالة عدم وجوده، فإن وجد التاريخ فينبغي الاحتراس أمام هذا التاريخ المثبت في آخر النسخة، فقد يحدث مثلاً أن ينقل ناسخ في القرن التاسع الهجري نسخة عن أصل كتب في القرن الرابع الهجري، فيسجل ما عليه من تاريخ كتابته في نسخته دون أن يشير بحرف إلى أنه نقل عن نسخة، وهذا كثير في نهاية المخطوطات لا ينكشف إلا لمن يعرف تطور الخط العربي وصوره المادية في العصور المختلفة، ويستطيع من يحسن التمييز بين صور الخط عند أسلافنا، وتطورها الزمني أن يعين تاريخ النسخة التي لم ينص كاتبها في نهايتها على تاريخ الفراغ من كتابتها.

* * *

وإذا فقدنا في النسخة المخطوطة إشارات الوقف والتعليك، والإجازات والسماعات، وتوقيعات العلماء، كما فقدنا فيها أسانيد رواتها، كانت نسخة غير منسوبة، وفي مثل هذه الحالة يحاول من يريد تحقيقها التوثق من نسبتها إلى مؤلفها بنفسه، مستعيناً في ذلك بوسائل كثيرة، كأن يحيلها مؤلفها في بعض نصوصها على مؤلفات أخرى وثيقة، أو يروي عن رواة نصت كتب التراجم على أنهم كانوا من أساتذته.

وفي كتب أسلافنا ظاهرة عامة، وهي كثرة اقتباس المؤلفين من سبقهم، وقد يطول هذا الاقتباس طويلاً مسرفاً، وهو سواء طال أو قصر يدخل في الشهادة على نسبة الكتاب المأخوذ منه لمؤلفه، وإنها نسبة صحيحة، وقد ينقل الاقتباس عن نسخة منسوبة، وبذلك يكون توكيده للنسخة غير المنسوبة إذا تطابق مع نصوصها، ومما يلقي أضواء قوية على صحة النسبة في النسخة ما يذكر في مقدمتها أو تضايفها من أسماء أشخاص عاصروا المؤلف.

وكان أسلافنا كثيراً ما يهدون مصنفاتهم إلى بعض الوزراء أو الأمراء، أو الشخصيات البارزة، ويصرحون بذلك في فواتحها، وقد ينوهون بهم دون تصريح بالإهداء.

وينبغي للمحقق ألا يقف في تحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه عند مثل هذه الشهادات، بل

لابد أن يعود إلى الكتب التي صنعت بعده لعله يجد فيها اقتباساً منه، أو آراء مضافة إلى مؤلفه.

والواقع أن مثل هذه الأمور تكشف للمحقق عن قيمة المخطوط، ومدى اهتمام الناس به في عصره وبعد عصره، بل بمدى الثقة به وبمؤلفه، وهي آخر الأمر تعطينا صورة للحركة العلمية، ومدى انتشار الثقافة، بل مدى عمقها في عصر من العصور.

ثالثاً - رموز القدماء للنسخ التي كانوا يقابلون عليها

يرى الباحث أن رجال الحديث كانوا يضعون رموزاً لنسخهم في كثير من الأحيان، وقد أخذ بهذا المنهج الحافظ اليوناني (ت ٧٠٩) في نسخته (صحيح البخاري) إذ قابلها على عدة نسخ، وكان يرمز لاختلاف النسخ برموز، تماماً مثل ما يفعل المحققون المعاصرون، ويرى المتصفح لصحيح البخاري (النسخة اليونانية) أنها مقابلة على الكثير جداً من النسخ، وقد كان يرمز إليها برموز اصطلاح عليها، لأسماء أصحابها فيقول: «وعلامات ما وافقت عليه أباذر «ه»، والأصيل «ص» والدمشقي «ش» وأبا الوقت «ظ» فليعلم ذلك^(١). ولم يفته أن ينبه على هذه المصطلحات في أول المخطوط فيقول: «وقد ذكرت ذلك في أول الكتاب في فرخه لتعلم الرموز»^(٢).

بل لقد بلغ من الدقة أنه كان يشير إلى المكتبة التي كانت توجد فيها مخطوطات صحيح البخاري، وكذلك فعل من بعده القسطلاني^(٣)، وإننا لنجد العلماء قد نبهوا إلى هذا الصنيع منذ أقدم العصور، فيقول القاضي عياض: «وهذا (المقابلة) مما يضطر إلى إتقانه ومعرفته وتمييزه، وإلا تسوّدت الصحف وأخلطت الروايات ولم يحل صاحبها بطائل، وأولى ذلك أن تكون الأم على رواية مختصة^(٤)، ثم ما كان من زيادة الأخرى ألحقت، أو من نقص أعلم عليها، أو من خلاف خرج في الحواشي، وأعلم على ذلك كله بعلامة صاحبه: من اسمه، أو حرف منه للاختصار، لاسيما مع كثرة الخلافات والعلامات.

ولا يغفل المهتم بهذا، عند كثرة العلامات واختلاف الروايات، تقييد ذلك في أول دفتره، أو على ظهر جزئه أو آخره، والتعريف بكل علامة ممن هذه، لئلا ينسى وضع تلك العلامات

(١) مقدمة صحيح البخاري.

(٢) المرجع السابق.

(٣) راجع إرشاد الساري ٤٠/١ وما يليها، وروزنتال في مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي ٦٦.

(٤) وهذا إذا كان المحقق يقوم بتحقيق نسخة بعينها.

مع طول الزمن وكبر السن واختلال الذكر، فتختلط عليه روايته ويشكل عليه ضبطه»^(١). هذا ما كان من علماء الحديث، أما ما كان من رجال الأدب فنجد أنهم يحرصون على جمع الروايات في الأشعار، لكنهم لا يرمزون إلى صاحب الرواية إلا في قليل من الأحيان، فنفظويه (ت ٣٢٣) مثلاً عندما صنع ديوان سحيم عبد بنى الحسحاس ذكر الكثير من الروايات للبيت الواحد، لكنه كان يقول (ويروي) ثم يذكر الرواية المغايرة، وكذلك فعل المعري في شرحه لأبي تمام والمتنبي والبحتري، وفي بعض الأحيان يقولون: «وفي نسخة كذا» دون أن يرمزوا إلى هذه النسخة، ويذكر الأستاذ عبد العزيز الميمنى في مقدمة تحقيقه لديوان سحيم صنعة نفظوية أنه «يتخلل بين سطورها روايات وتعليقات بخط الأصل، تدل على عناية الأوائل بالضبط وحرصهم في جمع الروايات النادرة»^(٢).

وقد ذكر الأزهرى صاحب (تهذيب اللغة) أن البشتى ذكر «في باب العين والهاء والجيم» (العوهج): الحية في قول رؤبة:

* حَصَبُ القُوَاةِ العُوْهِجِ المنسوسا *

«قلت (الأزهرى) وهذا تصحيف دال على أن صاحبه أخذ عربيته من كتب سقيمة، ونسخ غير مضبوطة ولا صحيحة.. والحية. يقال لها: «العومج» بالميم، ومن صيره (العوهج) فهو جاهل الكن»^(٣).

ولما كان البكرى (ت ٤٨٧) وقف على الأصول التي أملى منها أبو على القالى أماليه، أمكنه أن يبينه على مظان الوهم والخطأ والاختلاف في الأمالي بعد معارضتها بتلك الأصول، ومخطوطة (إصلاح المنطق) لابن السكيت المودعة في دار الكتب برقم ٢٧ لفة م. تحوى في أثنائها مقابلات لنسخ مختلفة من الكتاب، يشار إليها برموز مختلفة، كما نجد فيها عناية خاصة بنسبة الأشعار والأرجاز إلى قائلها.

رابعاً - مقدمة التحقيق

وجدنا أن المخطوط يبدأ عادة بالبسملة، تليها مقدمة للمؤلف يستهلها بحمد الله والصلاة على رسول الله، ثم ينتقل بعد ذلك إلى ذكر اسم كتابه، وموضوعه والغرض منه، ومنهجه في العمل، وطريقة ترتيب المادة فيه.

(١) الإللاع ١٨٩.

(٢) ديوان سحيم ٧.

(٣) مقدمة المؤلف في تهذيب اللغة ص ٣٧، ٣٨.

فيقول ابن قراول في مقدمة مطالع الأنوار: «ثم ليعلم قارئ هذا الكتاب أني لم أضعه لشرح اللغات وتفسير المعاني، وتبيين وجوه الإعراب بل لحفظ الرواية وتقييد السماع، وتمييز المشكل وتقييد المهمل، وفتح ما استغلق من تلك اللغات، وتوجيه ما اختلفت فيه الروايات، وجبذ منادها إلى جهة الصواب»^(١).

ويعد كتاب مشارق الأنوار للقاضي عياض، وكذلك مطالع الأنوار لابن قراول، من أهم الكتب التي نهجت نهجا تحقيقيا على أحدث ما وصلنا إليه اليوم من حيث المقدمة والمنهج، وقد سبقها البكري إلى ذكر منهجه التحقيقي في اللآلئ فيقول: «هذا كتاب شرحت فيه من النوادر التي أملها عليّ أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي ما أغفل، وبينت من معاني منظومها ومنثورها ما أشكل، ووصلت من شواهدا وسائر أشعارها ما قطع، ونسبت من ذلك إلى قائله ما أهل، وكثيراً ما يرد البيت المفرد والشرد الغفل المجرّد.... وذكرت اختلاف الروايات فيما نقله أبو عليّ، ذكر مرجح ناقد، ونبّهت على ما وهم فيه، تنبيه منصف لا متعسف ولا معاند، محتجّ على ذلك بالدليل والشاهد»^(٢).

ولعل هذه الكتب التي سبق ذكرها تعتبر نماذج طيبة لما حققه القدماء، بلغت من المستوى التحقيقي، ما لم يصل إليه جهابذة المحققين في القرن العشرين.

خامسا - الهوامش

للهوامش أهمية عظيمة في عرض النتائج التي توصل إليها المحقق، واختلاف الروايات والقراءات التي وقف عليها.

والغاية منها: تجريد المتن من الاستطرادات التي لا تعد جزءاً رئيسياً من الكتاب، وفي الوقت ذاته فإنها ضرورية لإعطاء القارئ صورة لاختلاف القراءات وشرح اللغويات، وترجمة الأعلام، وهي ما تعرف اليوم بـ(تخريج النص) يعني نسبة كل قول إلى قائله في الكتاب الذي يحقّق، ويدخل في ذلك تمييز ما يضيفه راوي الكتاب، أو ناسخه أو مملكه، من تهميش، أو تحشية، ويدخل في ذلك النصوص التي يعزوها المؤلف إلى مصادره، وتخريج آيات القرآن، والأحاديث، والأمثال، وكل ما يتطلب منهج التحقيق.

فما موقف الأسلاف من هذه الهوامش.

منذ نشأة المخطوط العربي، كان النساخون يتركون هامشاً أبيض على جانبي الصفحة

(١) ابن قراول (ت ٥٦٩) مخطوط مطالع الأنوار. المقدمة مخطوط رقم ٨٦ لفة تيمور.

(٢) سطر اللآلئ ١ / ٣.

المكتوبة، وكانت مساحة الهوامش تتناسب مع حجم الصفحة نفسها فتتسع كلما كبرت الصفحة وتضيق كلما صغرت.

وكان يُطلب من الناسخ ذلك. ويُطلب منه أن تكون رءوس السطور وأواخرها متساوية فإنه متى خرج بعضها عن بعض قبحت وفسدت^(١) وكان النساخون يراعون هذه القواعد إلى حد كبير، ونتيجة لذلك خرجت مخطوطات القرون الأولى وقد تساوت سطورها في الطول وانفتحت في نقطة البدء والانتهاء إلا في القليل النادر، وكوسيلة من وسائل ضبط نهاية السطور كانوا يستعملون المد، أو المط في الكتابة، وكانت له قواعد وأصول متعارف عليها فلا يجوز إلا إذا كانت الكلمة أربعة أحرف فأكثر.

وكان القدماء يعدون الحواشي - التي تعد هوامش اليوم في عصر الطباعة - من أهم ما ينبغي أن يعنى به المحقق، وينبهون على أنه «لا بأس بحواشي الكتاب من فوائد متعلقة به ولا يكتب في آخره (صح) بل ينبه عليه بإشارة للتخريج بالهندي مثلاً، وبعضهم يكتب على أول المكتوب في الحاشية (ح)، ولا ينبغي أن يكتب إلا الفوائد المهمة المتعلقة بذلك الكتاب والمحل مثل: تنبيه على إشكال، أو احتراز، أو رمز، أو خطأ ونحو ذلك، ولا يسوده بنقل المسائل والفروع الغريبة ولا يكثر الحواشي كثرة يظلم منها الكتاب»^(٢).

وذكر الزمخشري أن العرب كانوا يقولون: «جِلِيَّةُ الخرائد: الحلق في ذفاريها، وحلية الدفاتر: اللحق في حواشيها» والمغاربة يقولون: «الدرر في الطُّرر» وقيل لأبي بكر الخوارزمي عند موته ما تشتهي؟ قال: «النظر في حواشي الكتب»^(٣).

والكثير من المخطوطات الأدبية واللغوية التي وقعت لنا، ووقفنا عليها في أثناء عملنا في هذا الحقل، نرى على جانبي الصفحة منها مقابلاتٍ وشروحاً لغوية، لكن قل أن نجد فيها رموزاً إلى نسخ معينة، بل كان المقابل يقول: في «نسخة كذا» دون أن يرمز للنسخة. وإذا كثرت التعليقات والشروح رأينا من يفرد لها كتاباً مستقلاً، كما فعل المعري في بعض كتبه التي منها «ذكرى حبيب» و«عبث الوليد» فإنه يقول في مقدمة (عبث الوليد).

«أثبت ما في ديوان البحرى، مما أصلح من الغلط الذى وجد في النسخة المكتوب في آخرها: إنها بخط ظفر بن عبد الله العجلي، وإنما أثبت ذلك ليكون مولاى الشيخ الجليل

(١) الاقتضاب ٦٨ والكتاب لابن درستويه ٧٣.

(٢) المعيد في أدب المقيد والمستفيد ١٣٩ وانظر الدر النضير للبدر الفزى. مجلة معهد المخطوطات مايو سنة ١٩٦٤، وانظر السنن للبيهقى لترى صورة حية لهذا العمل في المخطوط رقم ٢٢٤١ - حديث ١٠٤، ١٠٤، ١٢٠ والفسر الكبير لابن جنى.

(٣) انظر ربيع الأبرار بمخطوط رقم ٥٩٢ أدب تيمور ورقة ٧٧.

-أدام الله عزه- كأنه حاضر للقراءة، ولم يمكن إثبات جميع الأغلاط لأن أكثرها غير مخيّل»^(١).

فيفهم من هذا أن أحد الرؤساء^(٢) من معارف أبي العلاء، كان عنده نسخة من ديوان البحرى، بخط ظفر العجلى فيها أغلاط استعصى تقويمها على ذلك الرئيس الجليل، فأرسلها إلى أبي العلاء ليقوم من أودها واعوجاج أوزانها ففعل، ولا نعلم إن كان أبو العلاء كتب تلك التعليقات في كتاب مستقل، أو أنه علقها على هامش النسخة وأعادها إلى صاحبها فجاء من جردها في كتاب.

وكيفها كان الحال فقد سمي أبو العلاء هذه التعليقات «عبث الوليد».

ونرى ابن مالك بعد ذلك يفرد كتابا لتحقيقاته على صحيح البخارى سماه «شواهد التوضيح، والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح» وكذلك فعل القاضى عياض فى «مشارك الأنوار» ومثله فعل ابن قراول فى «مطالع الأنوار» ولعل المتصفح السريع لهذه الكتب يرى فيها - كما سبق أن ذكرنا - منهجاً دقيقاً للتحقيق العلمى لا يكاد يطاوله أحد الآن. يحدثنا القاضى عياض عن منهجه فى تحقيقه للكتب الثلاثة:

١ - الموطأ.

٢ - صحيح مسلم.

٣ - صحيح البخارى.

فيقول: «فتولينا إتقان ضبطها بحيث لا يلحقها تصحيف يظلمها، ولا يبقى بها إهمال يبهما، فإن كان الحرف بما اختلفت فيه الروايات، نبهنا على ذلك وأشرنا إلى الأرجح والصواب هنالك، بحكم ما يوجد فى حديث آخر، رافع للاختلاف، مزيج للإشكال، مريح من حيرة الإبهام والإهمال، أو يكون هو المعروف فى كلام العرب، أو الأشهر أو الألىق بسياق الكلام والأظهر، أو نص من سبقنا من جهاذة العلماء وقدة الأئمة على المخطيء والمصحف فيه، أو أدركناه بتحقيق النظر وكثرة البحث»^(٣).

والواقع أن الباحث لا يكاد يقع نظره على كلمة من كلمات هذه الكتب إلا ويجدها محققة فى غاية الدقة، وليس أدل على ذلك من أن نسرده بعض النماذج.

عندما تعرض القاضى عياض للفظ (مِيطان) قال: «ميطان: المذكور، فى شعر بنى قريظة،

(١) مقدمة عبث الوليد لأبى العلاء المرعى.

(٢) هو: أبو اليمن المسلم الحسن بن الحسين بن غيات الكاتب الحلبى وصاحب الديوان فى حلب. (الجامع فى أخبار أبى العلاء ٧٧٧).

(٣) مقدمة مشارق الأنوار.

في مسلم كذا، وهو: بفتح الميم وسكون الياء باثنتين تحتها، وطاء مهملة وآخره نون، وكذا ضبطناه عن أكثر الرواة وكذا صُوِّبه الجياني، وكذا ضبطه أبو عبيد البكري، وقال: هو من بلاد بني مزينة ببلاد الحجاز، إلا أنه قيده بكسر الميم، وكذا رواه بعض رواة مسلم، وكان عند العذري (منظار) بنون أولاً بعد الميم وآخره راء كذا قَيِّدَتْهُ عن بعض أصحابه، وعن غيره (مطار) بيمين. وكان عند ابن ما هان (محيطان) بجاء مهملة وكلاهما خطأ»^(١).

ونسوق النموذج الثاني عن ابن قراقول، فعندما ذكر (رودس) الجزيرة المعروفة قال: «رودس: بضم الراء، ضبطناه عن الصدقي والأسدي وغيرهما، إلا الحُشْنِي والتيمي فإنه عندهما بفتح الراء، ولم يختلفوا في الدال أنها مكسورة، وقيداه عن بعضهم في غير الصحيحين بفتح الدال، وكلهم قالوه بسين مهملة، إلا الصدقي عن العذري، فإنه عنده بشين معجمة، وقيدناه في كتاب أبي داود من طريق الرملي بذال معجمة وسين مهملة، وقال هي جزيرة بأرض الروم»^(٢).

وهذه الكتب فيها من التحقيقات اللغوية والأدبية، ما لا يكاد يتوافر في كتاب آخر، وغالباً ما يكون هذا الصنيع (إفراد التعليقات والتهميشات بكتاب مستقل) عندما تكثر التعليقات، والتهميشات ولا يحتملها الهامش المخصص له على جانبي الصفحة.

هذا والقارئ لكتاب البخلاء للجاحظ، بتحقيق الدكتور طه الحاجري يجد أن المحقق أفرد للتعليقات والتهميشات، قسمًا خاصًا، ألحقه بآخر الكتاب، وقد سبقه بعض المستشرقين إلى هذا الصنيع.

ورأينا من يجعل للقراءات أرقامًا بالهامش، وللتعليقات أرقامًا أخرى، ويميز بينها بجداول في نفس الصفحة^(٣) ويقول: «رأيت أن أفضل بين الحواشي التي للمقابلات، وبين الحواشي التي للشرح، والتعقيبات فجعلت لهذه أرقامًا مستقلة، وتلك أرقامًا مستقلة، ثم فصلت بينها فصلًا يرفع اللبس، فجعلت أرقام الأولى بالإفرنجية، وأرقام الثانية بالعربية»^(٤).

هذا وكثيرا ما ترد تحقيقات أسلافنا في أثناء الشرح، وفي بطون الكتب أو الدواوين التي تشرح، فالشارح عليه أن يتأكد من الرواية قبل شرحها، وقد يروى اللفظة المراد شرحها بعدة روايات ويوجه كل رواية على معنى، وقد يضعف بعضها ويصحف ثانية، فإذا قرأنا شروح أبي العلاء مثلا في (ذكرى حبيب) و (عبث الوليد) و (معجز أحمد) نرى أن شرحه

(١) مشارق الأنوار ٣٤٤، ٣٤٥.

(٢) مطالع الأنوار ٢٢٩. ورووس: جزيرة ببحر إيجه تابعة الآن لليونان.

(٣) انظر منهج تحقيق كتاب المعارف لابن قتيبة، عمل الدكتور ثروت عكاشة.

(٤) الدكتور ثروت عكاشة (المعارف . المقدمة).

يتميز بكثرة رواياته « فأبو العلاء أكثر الشراح ذكراً لرواية آخر»^(١) وأكثر كذلك احتيالا على وجه آخر في تخريج المعنى، فعندما تعرض لشرح بيت المتنبي:

أَتَى خَبْرُ الْأَمِيرِ فِقِيلَ كُرَّوَا فَقُلْتُ: نَعَمْ، وَقَدْ لَحِقُوا بِشَاشِ

يقول: «روى «أجل» و «البشاش» بلدة بالترك وروى «كُرَّوَا» بفتح الكاف، وهو رواية ابن جني»^(٢).

وعندما تعرض للبيت:

إِذَا صَعِدْتَ إِلَى ذَا مَالٍ ذَا رَهْبَا وَإِنْ صَعِدْتَ إِلَى ذَا مَالٍ ذَا رَهْبَا

يقول: «روى في المصراعين «رهبا»... وروى في الثاني «رعبا» «ورغبا» بالغين المعجمة، فالمعنى على هذا أن أحدهما كان للسطوة والنكال، والآخر للرغبة والنوال»^(٣). ومثل هذا كثير فيما تعرض له أبو العلاء بالشرح، فهو يعتبر من المحققين المدققين في شرحه، وأحيل القارئ على ما ذكرت من الكتب وعلى اللآلئ لأبي عبيد البكري فيوجد في هذه الكتب وأمثالها من التحقيقات العلمية ما يستقل بجواره عمل المعاصرين من المحققين، أو عمل المستشرقين.

هذا وسأعرض نموذجاً يتضح فيه تحقيقات ثلاث:

١ - أبو العلاء.

٢ - البكري.

٣ - الميمنى.

ذكر البكري أن أبا علي أنشد لفاطمة بنت الأحجم^(٤):

* قَدْ كُنْتُ لِي جَبَلًا أَلُوذُ بِظِلِّهِ *

يقول البكري معلقاً على ذلك: «قال السكري: هذا الشعر لِلَّيْلِ بنت يزيد الصعق، ترثي ابنها: قيس بن زياد بن أبي سفيان بن عوف بن كعب، وقال الأخفش: إنه لامرأة من كندة. وأول رواية من رواه لفاطمة كما قال أبو علي:

(١) عبده عزام، مقدمة ديوان أبي تمام.

(٢) مخطوط معجز أحمد ٢٥ أدب قوله ص ١٦٦. حققنا هذا الكتاب ونشرته دار المعارف في ذخائر العرب باسم «شرح ديوان

المتنبي لأبي العلاء المرعي» معجز أحمد.

(٣) المرجع السابق: ص ١٥٠.

(٤) يقول الميمنى معلقاً: الأبيات لها في الحماسة ١٨٩/١ وعنه في ح ٥١٣/٢ قال وقتلت بها فاطمة، والميمنى ٤٣٨/١ وفي

المقطعات ١٣٦ لامرأة من خزاعة ترثي أباه، ولعائشة رضى الله عنها عند البلوى ٥٤٤/٢ بزيادة ٥ أبيات عن الأوائل، وفي بعض نسخ الحماسة زيادة.

يا عَيْنُ جُودِي عِنْدَ كُلِّ صَبَاحٍ جُودِي بِأَرْبَعَةٍ عَلَى الْجَرَّاحِ
والجراح زوجها. وفيه:

* وَإِذَا دَعَتْ قَمْرِيَةَ شَجْنَا لَهَا *

أخبرني غير واحد عن أبي العلاء المعري أنه كان يردّد هذه الرواية ويقول: إنها تصحيف
وينشده:

* وَإِذَا دَعَتْ قَمْرِيَةَ شَجْنَا لَهَا *

يعنى فرخها الهالك، وهو الهديل. والشجب: الهلاك^(١).

ثم يقول البكري مفاضلاً، ومرجحاً لرواية أبي العلاء: «وهذه رواية حسنة مقبولة والحق
أحق أن يتبع».

من هذا - ومثله كثير - نرى أن بعض الشراح يمتازون بالتحقيق والتدقيق، وقد برز
فيه أعلام أجلة من أمثال أبي العلاء والبكري والمرزباني في الموشح، والبغدادى في خزنة
الأدب، وأبي الفرج في الأغاني وغيرهم.

وقد رأينا أنه منذ العصور الأولى، وضع جمهور العلماء الجذور الأولى للتحقيق، وبعد أول
من تكلم في هذه الناحية ووضع أسسها، رجال الحديث في كتب مصطلح الحديث، وأخص
بالذكر منهم أبا محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الراهزمي المتوفى سنة ٣٦٠هـ،
والخطيب البغدادي المتوفى سنة ٤٦٣ في كتابيه (الكفاية في علم الرواية)، و (الجامع لأخلاق
الراوى وأداب السامع)، ثم القاضي عياض بن موسى اليحصبي المتوفى سنة ٥٥٤هـ في
كتابه (الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع)، وفي مقدمة كتابه (مشارك الأنوار)
وابن قراقول في مقدمة كتابه (مطالع الأنوار)، ومن بعدهم الإمام الحافظ تقي الدين بن
الصلاح الشهرزوري المتوفى سنة ٦٤٣هـ، والذي جمع فأوعى في كتابه الشهير (معرفة أنواع
الحديث) المشهور (بمقدمة ابن الصلاح).

ومن الغريب حقاً أن يدعى سنيوبوس: أن نقد التحقيق أسلوب حديث في البحث، وأن
الشرقيين، وأهل العصور الوسطى لم يفتنوا إليه ولم يستخدموه.

ولا ريب أنه كان يجهل ما قدمه دارسو الحديث من خدمات في النقد الخارجى
(التحقيق)، وما وضحه ابن خلدون من ضرورة هذا النقد.

ولقد وجه قدماء العرب النظر إلى ضرورة الدربة والممارسة بأسلوب الكتاب المراد تحقيقه، وبأسلوب مؤلفه، فيذكر أبو العلاء المعري في مقدمة كتابه المعروف (بذكرى حبيب) أنه: «إنما أغلق شعر الطائي أنه لم يؤثر عنه، فتناقله الضعفة من الرواة، والجهلة من الناسخين فبدلوا الحركة بالحركة، فأوقعوا الناظر بما جنوه في أم أدراص وتغلس، وغيروا بعض الأحرف بسوء التصحيف، فغادروا الفهم خابطاً في عشواء، لأن تغيير الضمة إلى الفتحة والكسرة، ينشب الفطن في الحباله، فأما نقل الحاء إلى الخاء، والبدال إلى الذال، فيحدث عنه إلباس تقرن عنه بلادة، وانتكاس»^(١)، ثم يجيء التبريزي فيضم صوته إلى صوت أبي العلاء قائلاً: «في شعر أبي تمام صنعة، لا يكاد يخلو منها مواضع مشكلة، تصعب على كثير من الناس، لا سيما من لا يستأنس بطريقته (أبي تمام)، فيقع لذلك فيه خلل لأن شعر غيره يقرب متناوله».

وفي القرن العاشر ألف الشيخ عبد الباسط العلموي المتوفى في ٩٨١ هـ كتاباً سماه (المعيد في أدب المفيد والمستفيد)، وهو اختصار لكتاب (الدر النضيد) وكذلك ألف ابن جماعة كتابه (تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم).

وهذه الكتب تمثل في بعض أبوابها منهجاً تحقيقياً طيباً، ولا مجال للشك في قيمة هذين المؤلفين (المعيد، التذكرة) لمن ينشد الدقة والأمانة.

وقد رأينا رجال الأدب يطبقون هذه الأسس، وإنما ليبتنة في الكتب الأدبية واللغوية من مثل اللآلئ وسمط اللآلئ ومعجم البلدان، وأسد الغابة وخزانة الأدب، وشواهد التوضيح إلى غير ذلك الكثير مما ذكرنا وما سنذكر.

ولعل عصرًا لم يظلمه الباحثون المعاصرون من عرب ومستشرقين كما ظلم العصر الممتد من سقوط بغداد في أيدي المغول سنة ٦٥٦ هـ إلى سقوط دولة المماليك المصرية الشامية في أيدي العثمانيين سنة ٩٢٣، فقد سمي بالعصر المغولي، ونعت بأنه عصر انحطاط وضعف في جميع شئون الحياة العقلية والأدبية.

ومن الظلم البين لهذا العصر الذي محقنا فيه المغول والصليبيين، ودمرنا جموعهم تدميرًا، أن يوصف في ديارنا المصرية الشامية بأنه كان عصر انحطاط وإعياء فكري وعقم شديد، لا لمارد إلينا منه من قوانا الحربية الضاربة فحسب، بل أيضا لأننا حملنا في قوة حينئذ أمانة الحضارة العربية، مما جعل بلادنا ملاذًا لعلماء صقلية، وأديانها منذ سقوط جزيرتهم في أيدي النورمان، كما جعلها ملاذًا أيضا لأدباء الأندلس وعلمائها، منذ أخذت مدنها تسقط في

(١) ديوان أبي تمام بشرح التبريزي: المقدمة.

قبضة الإسبان، وفي هذه الفترة أيضا وجه صلاح الدين وآل بيته العناية البالغة إلى تأسيس المدارس وازدياد المعرفة، وفي نفس هذا الاتجاه دُفِعت السلاطين المماليك في هذا العصر، بحيث لم تكد تخلو مدينة بل قرية كبيرة فيه من مدرسة ترسل الضوء العلمي والأدبي إلى كل ما يحيط بها، مما هيا للديار المصرية والشامية نهضة ثقافية محققة، وقد مضت تضم إلى صدرها في إعزاز، كثيرين من علماء الأقطار العربية، وأدبائها الذين وفدوا عليها في القرنين السابع والثامن الهجريين، وفتنوا فتنة شديدة بنهضتها، فنزلوها وقطعوا صلتهم ببلدانهم وأوطانهم الأصلية نذكر منهم على سبيل المثال: ابن مالك الطائي الجبائي نزيل دمشق إمام النحو المشهور، وابن سعيد الغرناطي المؤرخ الأدبي نزيل القاهرة وحلب، وابن خلدون التونسي مؤسس علم الاجتماع الذي اتخذ القاهرة داراً له، ومثله ابن منظور اللغوي الإفريقي صاحب لسان العرب.

وبذلك كانت تنتظم في هذا العصر بين أبناء القطرين: المصري والشامي أبناء الأقطار العربية الأخرى، هذا فضلاً عن السيوطي ومؤلفاته، والسخاوي، وصاحب نهاية الأرب، والقلقشندي. وابن تيمية، وابن الصلاح، وابن جماعة، والعمرى صاحب مسالك الأبصار. ولكي يحقق العلماء والأدباء المصريون والشاميون كل ما ابتغوا لحضارتنا من ثناء وازدهار وإثمار، نراهم يعتمدون في ذلك على الحفاظ على التراث العلمي والأدبي، بحيث تظل مصادره التي أبدعتها الأجيال السابقة، بل بحيث تحيا فيها الأجيال الجديدة حياة خصبة، حياة تتغذى عقولهم فيها بكل ما خلفه الأسلاف من معارف علمية، كما تتغذى قلوبهم بكل ما خلفوا من آيات أدبية.

وقد اتخذت عنايتهم بالتراث العلمي والأدبي وسيلتين كبيرتين: وسيلة إحياء التراث بعرضه عرضاً دقيقاً وشرحه وتفسيره، ووسيلة تجديده بما يضاف إليه من زاد علمي ومتاع أدبي، حتى ليصح الوصف الدقيق لهذا العصر أنه عصر إحياء التراث العربي وتجديده.

وكان أول ما عنى العلماء المصريون والشاميون في إحياء مصادر التراث العلمي تحرى روايتها، وألا يدخل على ألفاظها أى تحريف أو تغيير، ولذلك طلبوا فيها ألا تؤخذ من الصحف المكتوبة مباشرة، بل يجب أن يضاف السماع من أفواه العلماء الذين اشتهروا بدقتهم وشدة تحريمهم، وأنهم لا يحرفون الكلم عن مواضعه، مهما كان عندهم من ثقب الفهم والقدرة على التصرف بالألفاظ، والعلم بدلالاتها ومقاصدها، وهداهم تدقيقهم في رواية التراث على هذا التشدد في التمسك بكل حروفه وألفاظه، أن يفردوا مباحث طويلة لطرق السماع عن الشيوخ، ومتى يصح لتلميذ أن يروى عن أحد شيوخه كتاباً من الكتب القديمة، واشترطوا في كل تلميذ يروى كتاباً أن يكون شيخه قد أذن له بذلك، لا إذناً شفويّاً بل إذناً

مكتوباً يكتبه الشيخ على نسخه المخطوطة، وسما ذلك (إجازة) ونجدها مسجلة على كثير من مخطوطات العصر، إذ يكتب الشيخ مثلاً أجزت فلاناً برواية هذا الكتاب عنى.

ويبهرنا أنهم نفذوا في أثناء ذلك إلى وضع المنهج القويم لإخراج نسخة وثيقة من كتاب تعددت أصوله وطرق روايته، وخير ما يصور ذلك: إخراج اليوناني الحافظ الدمشقي المشهور لصحيح البخارى كما سبق أن ذكرنا، فقد رأى أن يحكم إخراجه في أدق صورة ممكنة، وأخرج من الروايات العديدة والأصول التي كانت بين يديه نسخة علمية وثيقة، مثبتاً فيها كل وجه من وجوه الخلاف، مع نسبه إلى راويه والأصل الذى ورد فيه، وصنع ذلك في واحد وسبعين مجلساً حضره جماعة من العلماء، كان كل منهم ينظر في أثناء قيامه بصنيعه في نسخة معتمدة من الصحيح، لغرض المراجعة والمقابلة، وابن مالك العالم النحوى المعروف، يسمع له كما يسمعون ويوضح - بطلب اليوناني - بعض مشكلات الألفاظ، والتراكيب، وهذه صورة تبلغ الذروة في التحقيق العلمى الدقيق للتراث العربى وإحياء مصادره على خير وجه ممكن.

وواضح من هذا العمل اليوناني، أنهم لم يكتفوا في إحياء التراث بالحفاظ على نصوصه، وأدائها أداءً دقيقاً، بل امتد طموحهم إلى تحقيق هذه النصوص، والمقارنة العلمية المتصلة بين الأصول والروايات والنسخ التي تشتمل عليها، مقارنة تنتهى بالمحقق لنص من النصوص إلى استخلاص نسخة وثيقة بعد طول الفحص والتثبت والتوقف، في مواضع التوقف، والصدور عن يقين.

سادساً : ذكر المراجع التي استقى منها المحقق ما سجله في هامش الكتاب ، هل كان ذلك خافياً على القدماء ؟

يذكر لنا أبو عبيد القاسم بن سلام أنه قال: «من شكر العلم أن تستفيد بالشيء فإذا ذكر قلت: خفى على كذا وكذا ولم يكن لى به علم، حتى أفادنى فلان فيه كذا وكذا فهذا شكر العلم»^(١)، وقد رأينا الأقدمين إذا أخذوا شيئاً من عالم أو كتاب نسبوه إلى صاحبه^(٢). وقال السيوطى: «ولهذا لا ترائى أذكر فى شيء من تصانيفى حرفاً إلا معزواً إلى قائله من العلماء مبناً كتابه الذى ذكر فيه»^(٣).

* * *

(١) الإلام ٢٢٩ وانظر هامشه.

(٢) راجع الأمالى وسط اللآلئ ومطالع الأنوار ومشارك الأنوار.

(٣) المزهر. للسيوطى ٣١٩/٢.